

## القياس حجتيه وأهميته فى التشريع الإسلامى

\*\*\*\*\*

للشيخ عبد القيوم محمد شفيح البستوى

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسولنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين ، وبعد :  
لقد كان من مقتضيات شمول الشريعة وكاملها أن يقوم التشريع الإسلامى على أسس قوية شاملة تساعد على الصمود أمام التحديات ، وتمكنه من الاجابة عن كل التساؤلات ، وتؤهلـه لحل جميع المشكلات والمعضلات التى تستجد عبر القرون إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها .

و حقا لو نظرنا إلى ما اعتبر مصادر التشريع - لدى الجمهور - من الكتاب والسنة والاجماع والقياس وإلى ما خلفه الأئمة من التراث العلمى فى حقل الفقه الإسلامى لا تضح لنا تمام الوضوح ما لتلك المصادر من الاهمية ، وما كان لها من الدور فى مجال التشريع الإسلامى .

كما لا يخفى على من له إلمام بالموسوعات الفقهية التى تعتبر من أكبر تراث على وأضخم رصيد فكرى فى ساحة العلوم والفنون ، أن قسطا كبيرا من هذه الموسوعة مبنية على قاعدة القياس من قبيل حمل الشئ على نظيره ، ومن هنا فقد لعب القياس دورا كبيرا فى نمو الفقه الإسلامى وازدهاره ، وكان دافعا قويا لمسيرة عجلة التشريع الإسلامى مع الأحداث المتجددة عبر الأيام ، وسيظل يلعب

دوره في مجاله الواسع المتراعى الأطراف مهما بلغ المجتمع الانساني في تطوره، ومهما تسببت التكنولوجيا الجديدة باحداث المسائل الغريبة، ومهما زادت الثقافة الاحادية تعقيدا في المسائل الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية فان الفقيه المجتهد سيجد لها نظيرا في عمومات الشريعة وكمياتها.

ولولم نعتبر القياس مصدرا من مصادر التشريع لما وجدنا لكثير من المسائل حلا يتناسب مع ما يقتضيه شمول الشريعة وكمالها، ومن ثم قال من قال: ان الظاهرية فانهم نصف العلم ونصف الاجر لانكارهم تعليل الاحكام<sup>(١)</sup>. قلت: لعلنا نرى في هذا القول نوعا من المبالغة ألا إن الانكار بالقياس قد ذهب بمنكرى القياس أبعد ما يكون عن مقاصد الشريعة في كثير من الأمور<sup>(٢)</sup>. على أن اعتبار حجية القياس في التشريع كما هو من مقتضيات الشريعة، فانه يتناسب كذلك مع ما أوتي الانسان من قوة الفكر والنظر، ومن هذا المنطلق قمت بدراسة هذا الموضوع دراسة تاريخية موجزة من أهم جوانبه، دون التعرض لمسائله وقواعده، والله الموفق.

#### معنى القياس:

القياس لغة: التقدير، يقال: قست الشيء أقيسه قياسا وقياسا، إذا قدرته، قال في القاموس: قاسه بغيره، وعليه، وبقيسه قياسا وقياسا، واقاسه: قدره على مثاله، وتقيس: تشبه بهم<sup>(٣)</sup>.

- (١) انظر البحر المحيط لازركشي كتاب القياس ١٩٩/٣ (مخطوط).
- (٢) سيأتي بعض النماذج لما وقع فيه منكر القياس لاجل إنكارهم القياس في التشريع الاسلامي.

(٣) انظر المعنى اللغوي للقياس في كتاب: العين لخليل بن أحمد النحوي (١٨٩/٥) =

والقياس - اصطلاحاً - : اختلفوا في تعريفه على عدة أقوال، والذي اختاره أكثر الأصوليين هو: ما قاله القاضي أبو بكر الباقلاني .

وهو: « حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بأمر جامع بينهما » وعرفه الآمدي بقوله: « هو عبارة عن الاستواء بين الفرع والأصل في العلة المستنبطة من حكم الأصل » .

واختصر ابن الحاجب تعريف القياس فقال: « هو مساواة فرع لأصل في علة حكمه » .

قلت: لقد أطال الأصوليون الكلام في الرد والنقاش حول تعريف القياس وأغلب ذلك النقاش من قبيل المناقشات اللفظية التي لا جدوى تحتها، وأن التعريفات المذكورة كلها صحيحة، وكلها تدل على أن المراد بالقياس هو الحكم على شيء ما بما حكم به على نظيره لكونه في معناه، كما لا يخفى<sup>(١)</sup>.

### ❦ القياس قبل التدوين ❦

#### القياس في ضوء القرآن:

لقد شرف الله سبحانه وتعالى نبينا ورسولنا محمداً - عليه الصلاة والسلام -

= مقاييس اللغة لابن فارس (٤٠/٥، مادة قوس)، القاموس المحيط (٢٥٣/٢)  
تاج العروس (١٦ / ٣٦ ط الكويت) الصحاح للجوهري (٣ / ٩٦٨)، لسان  
العرب (١٨٧/٦)، (مادة قيس)

(١) انظر تعريف القياس الاصطلاحي عند الأصوليين في البرهان للجويني (٧٤٥/٢)  
المنخول للغزالي (٣٢٤)، المستصفى له (٢٢٨/٢)، الوصول إلى علم الأصول  
لابن برهان (٢١٨/٢)، المحصول للرازي (٩/٢/٢)، الأحكام للآمدي (٣ /  
٢١١)، الابهاج في شرح المنهاج (٢٤٦/٢)

بختتم النبوة عليه وإكمال دينه على يديه ، قال تعالى : ﴿ وما كان محمد أباً أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين - سورة الأحزاب : ٤٠ ﴾ .

وقال تعالى : ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً - سورة المائدة : ٣ ﴾ ، وقد جعل الله عز وجل كتابه نظاماً كاملاً ودستوراً شاملاً للحياة الإنسانية بأسرها ، قال تعالى : ﴿ ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شيء وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين - سورة النحل : ٨٩ ﴾ ، فذكر فيه الأحكام الكلية ، وعمومات الشريعة ووضع فيه من المبادئ والأسس للتشريع ما يجعل الشريعة تجيب عن كل ما يتجدد من الحوادث على مر العصور وتعطى لها حكماً .

وكان رسول الله - ﷺ - قد بين للناس تلك الأحكام الكلية ، وفسر للناس عمومات الشريعة ، وأوضح مبادئ التشريع وأسسها بأمر ربه سبحانه ، قال تعالى : ﴿ وأوحينا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون - سورة النحل : ٤٤ ﴾ .

وقد ذهب جمهور العلماء إلى أن القرآن قد أرشد إلى القياس الذي هو أحد مصادر التشريع .

ومن أشهر ما استدل به الأصوليون قوله تعالى : ﴿ فاعتبروا يا أولي الأبصار - سورة الحشر : ٦ ﴾ ، قالوا : « والاعتبار هو الانتقال من الشيء إلى غيره وذلك متحقق في القياس حيث أن فيه نقل الحكم من الأصل إلى الفرع <sup>(١)</sup> » .

ولا وجه لما قاله الشوكاني - رحمه الله - في إرشاد الفحول من أن :

(١) الأحكام للآمدى (١١٣/٣) والمحصول (٣٧/٢/٢) المغنى للخبازي (ص ٢٨٥) المنهاج للبياضى (٨/٣ - مع الأسنوى) ، روضة الناظر (ص ١٥٠)

« هذه الآية لا تدل على القياس الشرعى لا بمطابقة ولا تضمن ولا التزام ، ومن أطال الكلام فى الاستدلال بها على ذلك فقد شغل الحيز بما لا طائل تحته<sup>(١)</sup> .

فإن الاعتبار بوضعه اللغوى يدل على المجاوزة من حال إلى حال .

قال فى اللسان : « عبرت النهر والطريق أعبره عبرا ، إذا قطعتة من هذا الجانب إلى ذلك الجانب . . . والمعتبر : المستدل بالشئ على الشئ<sup>(٢)</sup> . »

ثم إن الشوكانى نفسه فى تفسيره نقل عن الواحدى قوله : « معنى الاعتبار النظر فى الأمور ليعرف بها شئ آخر من جنسها<sup>(٣)</sup> . »

ولم يعقب الشوكانى عليه ، وأقره ، ولو تأملنا لوجدنا أن هذا التفسير لا يخرج عن معنى القياس الشرعى .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية — رحمه الله — بعد ذكر قوله تعالى : ﴿ لقد كان لكم فى قصصهم عبرة لأولى الألباب ﴾ .

والاعتبار أن يعرف الشئ بمثله ، فيعلم أن حكمه مثل حكمه ، كما قال ابن عباس : « هلا اعتبرتم الأصابع بالأسنان — فى دية الجراحات — انتهى ما قاله ابن تيمية<sup>(٤)</sup> . » وقال ابن القيم — رحمه الله — فى الاعلام الموقعين : « وقد أرشد الله تعالى إليه فى غير موضع من كتابه فقامس النشأة الثانية على النشأة الأولى<sup>(٥)</sup> ،

(١) انظر : ارشاد الفحول (ص ٢١٠)

(٢) انظر : لسان العرب (٤/٥٣٠)

(٣) انظر : فتح القدير للشوكانى (١٩٦/٥)

(٤) انظر : الفتاوى (٢٠/١٣) ، وأصول ابن تيمية (١/٣٦٦)

(٥) يشير إلى ما ورد فى مثل قوله تعالى : ﴿ يقول الانسان إذا مات لسوف أخرج حيا أو لا يذكر الانسان أنا خلقناه من قبل ولم يك شيئا - سورة مريم :

وجعل النشأة الأولى والثانية فرعا عليها .

ويقول أيضا : « وضرب الأمثال <sup>(١)</sup> » وصرفها في الأنواع المختلفة وكلها أقيسة عقلية ، ينبه بها عباده على أن حكم الشيء حكم مثله ، فإن الأمثال كلها قياسات يعلم منها حكم الممثل من الممثل به ، وقد اشتمل القرآن على بضعة وأربعين مثلا تتضمن تشبيه الشيء بنظيره والتسوية بينهما في الحكم كما يرى رحمه الله : أن قياس العلة وقياس الدلالة كلاهما وارد في القرآن .

فن قياس العلة : قوله تعالى : ﴿ أولم يروا كم أهلكننا من قبلهم من قرن مكناهم في الأرض ما لم نمسك لكم وأرسلنا السماء عليهم مدرارا - سورة الأنعام : ٦ ﴾ ، واعتبره محض قياس العلة .

ومن قياس الدلالة قوله تعالى : ﴿ ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزت وربت إن الذي أحياها لمحيى الموتى ، إنه على كل شيء قدير <sup>(٢)</sup> ﴾ .

وحكى الزركشى عن ابن سريج أنه احتج بقوله تعالى : ﴿ ولو رده إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعليه الذين يستنبطونه منهم - سورة النساء : ٨٣ ﴾ ، فأولوا الأمر ، هم العلماء ، والاستنباط هو القياس فصارت هذه الآية كالنص في الاستنباط <sup>(٣)</sup> .

وقد أيد ابن العربي في أحكام القرآن هذا الاستدلال وذكر شواهد من

(١) يشير بذلك إلى مثل قوله تعالى : ﴿ إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون - آل عمران : ٥٩ ﴾ .

(٢) الآية (٣٩) من سورة فصلت ، وانظر نص ما قاله ابن القيم في الإعلام (١٣٠/١)

(٣) البحر المحيط (١/١٦٧/٣)

الآثار ما يرجح ذلك<sup>(١)</sup>.

ولما كان القياس يبنى على التعليل ، واستخرج المعاني المناسبة للحكم ، فقد أشار القرآن الكريم في كثير من تشريعاته إلى علل الأحكام ، ونبه على المعاني المناسبة للأحكام ، فنهى عن سب آلهة الكفار المشركين ، لأنه شيء يتسبب ذلك إلى سب الله سبحانه وتعالى ، فقال : ﴿ لا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم - سورة الأنعام : ١٠٨ ﴾ .

وعال سبحانه تقسيم الفيء بين مستحقيها بقوله : كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم - سورة الحشر : ٧ ﴾ ، وقوله تعالى في الخمر : ﴿ ويسئلونك عن الخمر والميسر ، قل فيها اثم كبير ومنافع للناس واثمها أكبر من نفعها - سورة البقرة : ٢١٩ ﴾ توطئة لما سيترتب على ذلك من التحريم مطلقا فيما بعد ، وهو تعليل للحكم ، وإيماء إلى أن الشيء الذي يغلب عليه جانب الاثم سيكون في حكم التحريم ، كما هو معلوم لكل من له إلمام بمقاصد الشرعية .

وجملة الكلام أن من تتبع آيات الأحكام وأمعن النظر في عللها ومعانيها لوجد أن القياس والاجتهاد من جملة المبادئ التشريعية التي اعتبرها القرآن .  
القياس في ضوء السنة :

اختلف العلماء في أنه هل وقع القياس من النبي - ﷺ ؟

قال الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه : باب ما كان النبي - ﷺ - يسأل مما لم ينزل عليه الوحي ، فيقول : لا أدري ، أو لم يجب حتى ينزل عليه ، ولم يقل برأى ولا قياس ، لقوله تعالى : ﴿ بما أراك الله - سورة النساء : ١٠٥ ﴾ .

واستدل أيضا بما ورد أن النبي - ﷺ - سئل عن الروح فسكت حتى نزلت

الآية ، وبما مثل جابر عن ميراثه ، فلم يجب حتى نزلت آية الميراث<sup>(١)</sup> .  
ونازعه بعض شراح البخارى ، قال ابن حجر فى الفتح : « وقد نقل  
ابن بطال عن المهلب ما معناه انما سككت النبى - ﷺ - فى أشياء معضلة ليست  
لها أصول فى الشريعة فلا بد فيها من اطلاق الوحي ، وإلا فقد شرع - ﷺ -  
لامته القياس ، وأعلمهم كيفية الاستنباط فيما لا نص فيه حيث قال - التى سألته  
هل تجب عن أمها ؟ - : « فالله أحق بالقضاء » .

هذا هو القياس فى لغة العرب<sup>(٢)</sup> .

وكذا نازعه الداودى أيضا ، فقال - فيما حكاه عنه ابن حجر - : « الذى  
استدل به البخارى لما ادعاه من النص حجة فى الاثبات لأن المراد بقوله : ﴿ اراك الله ﴾  
ليس محصورا فى المنصوص بل فيه اذن فى القول بالرأى » .  
واستدل بما قاله بعض الصحابة للنبي - ﷺ - : ان امرأتى ولدت غلاما  
أسود ، فسأله النبي - ﷺ - هل لك من لابل ؟ الحديث .

هذا تنبيه إلى القياس ، وذكر آثارا تدل على الاذن بالقياس<sup>(٣)</sup> .

ونقل ابن حجر عن ابن التين تعقبه على ذلك بأن البخارى لم يرد النفي  
المطلق وإنما أراد أنه - ﷺ - ترك الكلام فى أشياء ، وأجاب بالرأى فى أشياء  
وقد بوب لكل ذلك بما ورد فيه وأشار إلى قوله بعد ما بين : باب من شبه  
أصلا معلوما بأصل مبين وذكر فيه حديث « لعله نزع عرق » وحديث « فدين الله  
أحق بأن يقتضى » وبهذا يندفع ما فهمه المهلب والداودى<sup>(٤)</sup> .

(١) صحيح البخارى مع الفتح كتاب الاعتصام (٢٩٠/١٣)

(٢) انظر : فتح البارى (٢٩١/١٣)

(٣) فتح البارى (٢٩١/١٣)

(٤) فتح البارى (٢٩١/١٣)



وكذلك ابن القيم اعتبر ترجمة البخارى : باب من شبه أصلا معلوما بأصل مبين الخ ، دليلا على اثبات القياس الصحيح<sup>(١)</sup>.

قلت : هذا الذى قاله ابن التين وابن القيم هو الذى يتناسب مع المنهج الذى تبعه البخارى فى استنباط المسائل فى صحيحه ، وتراجم أبوابه فى الصحيح ، والفقه الذى أودعه فى ثناباه أكبر شاهد على ذلك كما لا يخفى .

ومهما يكن من الأمر فإن النبى - ﷺ - قد علم أصحابه مبادئ القياس الصحيح فكان عند ما يسأل عن حكم واقعة فكان يجيب ، وفى نفس الوقت يلفت نظر السائل إلى نظير المسألة ، ويكون ذلك بمثابة بيان الأصل المقيس عليه .

روى البخارى فى صحيحه عن ابن عباس أن امرأة جاءت الى النبى - ﷺ - فقالت : ان أمى نذرت أن تحج ، فماتت قبل أن تحج أفأحج عنها؟ قال : نعم حجى عنها؛ أرايت لو كان على أمك دين ، الحديث<sup>(٢)</sup> .

فقوله : « حجى عنها » كان يكفى للإجابة عن المقصود ولكنه يقول : « أرايت لو كان على أمك دين » ألمخ إلى أن هذا الحكم له نظير فى الشرع وحكم الشيء حكم نظيره .

وأحيانا كان - ﷺ - يشير الى الأصل والعلة جميعا ، فقد روى البخارى عن أبى هريرة - رضى الله عنه - « أن أعرابيا أتى ﷺ ، فقال : ان امرأتى ولدت غلاما أسود وإنى أنكرته ، فقال له رسول الله - ﷺ - هل لك من إبل؟ قال : نعم ، قال ، فما ألوانها؟ قال : حمر قال : هل فيهن من أورق؟ قال : ان فيها اورقا ، فأتى ترى ذلك جامعا؟ قال : يا رسول الله

(١) اعلام الموقعين (٢٠٠/١) .

(٢) صحيح البخارى مع الفتح (٢٩٦/١٣) .

عرق نزعها ، قال : ولعل هذا عرق نزعها ، ولم يرخص له في الانتفاء منه <sup>(١)</sup> .  
 فهذا الاعرابي لما أراد نفي ولده منه ، لتغير لونه ، لغت النبي - ﷺ -  
 - الى أقرب شبيه في نظره . وأشار الى علمته أيضا بقوله : ولعل هذا عرق نزعها .  
 هذا وقد صنف أبو الفرج ناصح الدين عبد الرحمن بن نجم الدين الجزري  
 المتوفى سنة (٦٣٤ هـ) كتابا جمع فيه أقيسة النبي - ﷺ -  
القياس عند الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ : -

لحق النبي ﷺ بالرفيق الأعلى ، وقد أكمل الله تعالى الشريعة على يديه ،  
 فأدى الأمانة ، وبلغ الرسالة ، ونصح الأمة .  
 وأول حادثة واجهت الصحابة بعد الرسول - ﷺ - هي وفاته عليه  
 الصلاة والسلام ، فكثير من الصحابة أذهلهم سماع هذا النبأ العظيم ، وكان عمر  
 ابن الخطاب - رضي الله عنه - على رأس أولئك الذين لم يتوقعوا حدوث  
 هذه المفاجأة الكبرى ، فسل سيفه وجعل ينادى بأنه - من قال أن محمدا -  
 ﷺ - قد مات سأضرب عنقه ، ولما بلغ الأمر أبا بكر الصديق - رضي  
 الله عنه - جاء وصعد على المنبر ، وجمع الناس وخطب خطبة قال فيها : أيها  
 الناس من كان يعبد محمدا فإن محمدا قد مات ، ومن كان يعبد الله فإن الله حي  
 لا يموت ، ثم تلا قوله تعالى : (وما محمد إلا رسول ، قد خلت من قبله الرسل)  
 الآية <sup>(٢)</sup> .

وقد ذكر الحجوي في الفكر السامي هذه القصة ، كمثال لما اجتهد فيه

(١) صحيح البخاري مع الفتح (٢٩٦/١٣) الحديث ٧٣١٤

(٢) وأصل هذه القصة في صحيح البخاري (١٩/٧) مع الفتح .

الصحابة<sup>(١)</sup> وهو كما قال فإننا لو تأملنا لوجدنا فيها التفاتاً الى القياس ومادته ، حيث شبه أبو بكر الصديق - رضى الله عنه - وفاة محمد - ﷺ - بوفاة من سبقوه من الرسل ، وجعل العلة هى كونه رسولا من البشر .

ثم توالى الأحداث ، وتجددت المسائل ، فلم يجدوا فيه نصا صريحا حكموا فيه بالقياس والاستدلال .

يقول ابن القيم فى الاعلام : « وقد كان أصحاب رسول الله - ﷺ - يحتمدون فى النوازل ويقيسون بعض الأحكام على بعض ويعتبرون النظم بنظيره<sup>(٢)</sup> . ومن أوضع ما يدل على استدلالهم بالقياس ما رواه مالك فى الموطأ : أن زيدا أبا عياش سأل سعد بن أبي وقاص عن البيضاء بالسلت ، فقال له سعد : أيتها أفضل ؟ قال : البيضاء ، فنهاه عن ذلك ، وقال سعد : سمعت رسول الله - ﷺ - يسأل عن اشتراء التمر بالرطب ، فقال رسول الله ﷺ : أينقص الرطب إذا بيع ، فقالوا : نعم ، فنهى عن ذلك<sup>(٣)</sup> .

والبيضاء : هى الحنطة وهى السمراء أيضا<sup>(٤)</sup> .

والسلت : - ضرب من الشعير أبيض لا قشر له<sup>(٥)</sup> .

ولما وقعت حادثة الردة وامتنع بعض الأعراب من أداء الزكاة اختلفت مواقف الصحابة فيهم ، ورأى أبو بكر - رضى الله عنه - أن يقاتلهم ، فقال

(١) انظر : الفكر السامى ( ٢ / ٢٣٠ ) .

(٢) انظر : اعلام الموقعين ( ١ / ٢٠٣ ) .

(٣) انظر : الموطأ كتاب البيوع ( ٢ / ٦٢٤ ) ورواه الترمذى ايضا ، وقال هذا حديث حسن صحيح . انظر تحفة الأحوذى بشرح الترمذى ( ٢ / ٢٣٢ - ٢٣٣ ) .

(٤) انظر : النهاية لابن الأثير ( ١ / ١٧٣ ) .

(٥) انظر : النهاية ( ٢ / ٣٨٨ ) .

عمر كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ - : «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله، فمن قال لا اله الا الله عصم مني ماله ونفسه وحسابه على الله» فقال : والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، الحديث<sup>(١)</sup>.

ومن القضايا التي لجأوا فيها إلى القياس والاجتهاد، قضية ميراث الاخوة مع الجد فإنه لم يثبت عن النبي ﷺ - نص صريح في هذه القضية، وقد كثرت أقيستهم في ذلك، وقال ابن سيرين : قلت لعبيدة : حدثني عن الجد، فقال : اني لأحفظ في الجد ثمانين قضية مختلفة<sup>(٢)</sup>.

وقد نقل بن القيم حوارا دار بين عمر بن الخطاب وزيد بن ثابت، قال زيد : وكان رأيي يومئذ أن الجد أرلى بميراث ابن ابنه من أخوته، فتحاورت أنا وعمر محاورة شديدة، فضربت له في ذلك مثلا، فقلت : لو أن شجرة تشعبت من أصلها غصن، ثم تشعب في ذلك الغصن خوطات<sup>(٣)</sup>، وذلك الغصن يجمع خوطين دون الأصل ويغذوهما، ألا ترى يا أمير المؤمنين أحد الخوطين أقرب إلى أخيه منه إلى الأصل إلى آخره.

ثم قال ابن القيم : «وضرب علي وابن عباس لعمر يومئذ مثلا، معناه لو أن سيلا سال نخلاج منه خلع، ثم خلع من ذلك الخلاج شعبتان<sup>(٤)</sup>..... إلى أن

(١) رواه البخاري في صحيحه في الاعتصام (١٣ / ٢٥٠ - مع الفتح -).

(٢) انظر : سنن الدارمي - الفرائض - (٣٥١/٢).

(٣) الخوط : الغصن الناعم، انظر القاموس (٣٧٢/٢).

(٤) انظر : تفصيل ما جاء في اختلافهم في قضية الجد في مصنف عبد الرزاق

(١٠ / ٢٦٣-٢٦٤) و السنن الكبرى للبيهقي (٢١٠/٦) - والمحلى لابن حزم

(٢٨٦/٩).

قال — رحمه الله — : المقصود أن الصحابة كانوا يستعملون القياس في الأحكام ويعرفونها بالأمثال والأشباه والنظائر ، ولا يلتفت إلى من يقدح في كل سند من هذه الآثار .

فهذه في تعددها ، واختلاف وجودها وطرقها جارية مجرى التواتر المعنوي الذي لا يشك فيه وإن لم يثبت كل فرد فرد من الأخبار به<sup>(١)</sup> .

ومن هذا النوع قول علي — رضى الله عنه — في حـد شارب الخمر : « إذا شرب هذى ، وإذا هذى افترى ، فـهـد حد المفترى<sup>(٢)</sup> » .

وقال ابن القيم : « ولم ينفرد على بهذا القياس بل وافقه عليه الصحابة<sup>(٣)</sup> » .

وفي كتاب عمر إلى أبي موسى الأشعري : أعرف الأشباه والأمثال وقس الأمور برأيك<sup>(٤)</sup> .

وهذا صريح في اعتبار القياس مصدرا من مصادر التشريع الإسلامى كما لا يخفى .

فما ورد عنهم : في ذم القياس : —

لا شك أن الاستدلال بالقياس وغيره من وجوه الاستدلال يأتي فيما لا يوجد فيه نص صريح من الكتاب والسنة .

ومن هنا فكان معظم الصحابة يتحرون غاية التحرى في البحث عن النصوص ، وما كانوا يتسارعون إلى القياس بل كانوا يلجأون إليه في وقت الضرورة .

(١) انظر اعلام الموقعين (٢١٢/١ - ٢١٣) .

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٣٢٠/٨) .

(٣) اعلام الموقعين (٢١١/١) .

(٤) أخرجه الدارقطني في سننه (٢٠٦/٤) .

فقد روى عن عبد الله بن مسعود أنه أتى في رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا فأتت قبل أن يدخل بها فأتوا ابن مسعود، فقال: التمسوا فلعنكم أن تجدوا في ذلك أثرا، فأتوا ابن مسعود، فقالوا: لئلمسنا فلم نجد، فقال ابن مسعود: أقول فيها برأى، فإن كان صوابا فن الله، أرى لها مثل صداق نساءنا الحديث<sup>(١)</sup>.

وكانوا يعيبون على المكثرين بالاستدلال بالرأى والقياس، وذكر ابن القيم في الأعلام آثارا عديدة من هذا القبيل.

منها: ما قاله عمر بن الخطاب وهو: «إياكم وأصحاب الرأى فإنهم أعداء السنن أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها فقالوا بالرأى فضلوا وأضلوا».

ثم قال: «وأسانيد هذه الآثار عن عمر في غاية الصحة»<sup>(٢)</sup>.

ثم نقل آثارا تدل على استعمالهم القياس في قضايا عديدة إلى أن قال: ولا تعارض بحمد الله بين هذه الآثار عن السادة الأخيار بل كلها حق وكل منها له وجه<sup>(٣)</sup>.

ثم ذكر خمسة أنواع من الأقيسة والآراء التي اعتبرها مورد الزم وتلخيصها كالآتي:

أحدها: الرأى المخالف للنص.

الثاني: الكلام في الدين بالخرص والظن مع التفريط والتقصير في معرفة النصوص

(١) أخرجه النسائي في سننه في الطلاق (١٠٦/٢) رقمه ٣٥٥٤ (ط با كستانية)، والخطيب البغدادي في الفقيه والمنهقه (٢٠٢/١).

(٢) انظر اعلام الموقعين (٥٥/١).

(٣) انظر اعلام الموقعين (٦١/١ - ٦٦).

وفهمها واستنباط الأحكام منها .

الثالث : الرأى المتضمن تعطيل أسماء للرب وصفاته وأفعاله بالمقاييس الباطلة .

الرابع : الرأى الذى أحدث البدع وغيرت به الممن .

الخامس : ما حكاه فقلا عن ابن عبد البر وهو القول فى أحكام شرائع الدين والاستحسان والظنون ، والاشتغال بحفظ المعضلات والأغلوطات ، وتفريع المسائل قبل وقوعها<sup>(١)</sup> .

القياس من بعد كبار الصحابة إلى دخوله عصر التدوين

ان الصحابة — رضى الله عنهم — كانوا قد تعلموا من خير معلم البرية وتفقهوا على يديه — صلوات الله وسلامه عليه — فكانوا على بصيرة من أمر دينهم ودنياهم فرسموا مناهج التعلم والتفقه ، ووضعوا مبادئ التشريع فى ضوء ما كانوا قد استفادوه من معلمهم ، ومن هنا أصبحوا عمدة لمن جاء بعدهم فى فهم مقاصد الشريعة عقيدة ومنهجاً وسلوكاً .

وقد تربى على أيديهم جيل قادوا الحركة العلمية فى مختلف المجالات ، وبما تعلم هذا الجيل من أسلافهم طريقة استخراج المسائل واستنباط الأحكام من الكتاب والسنة والاجماع .

ونظرا لتنوع الأحداث فى ذلك العصر وحدوث بعض المسائل التى لم يعهد بها فى خير القرون<sup>(٢)</sup> ازدادت أهمية الاجتهاد والقياس فى مجال التشريع .

(١) انظر تفصيل هذه الأمور فى اعلام الموقعين ( ٦٦/١ - ٦٩ ) والفيقيه والمتفقه

( ٢٠٤/١ - ٢٠٥ ) وجامع بيان العلم ( ١٧٠/٢ ) .

(٢) انظر تفصيل الأحداث الواقعة فى ذلك فى الفكر السامى ( ٣٠٧/١ - ٣٢١ )

وتاريخ التشريع للخصرى ( ص ١٣١ - ١٤٧ ) .

وهنا لعب القياس دورا هاما على أيدي فقهاء العصر وعلماء البلاد ، وكان سعيد بن المسيب من أئمة علماء عصره بالمدينة ، وكان قد تعلم من كبار فقهاء الصحابة ، فكان أعلم زمانه بقضايا الخلفاء الراشدين ، وكان مرجع الناس فيما يشكل عليهم من المسائل ، وهو أحد الفقهاء السبعة المعروفين بالمدينة . توفي - رحمه الله - سنة ( ١٠٥ هـ ) عند الأكثر :

وقد روى ابن سعد نبذة من فقهه واستنباطه ما يدل على جلالة قدره في العلم والتفقه .

منها : أنه سئل عن قطع الدراهم ، فقال : هو من الفساد في الأرض .  
ومنها : قوله : لا نقولن مصيحف ولا مسيجد ، ولكن عظموا ما عظم الله ، وكل ما عظم الله فهو عظيم حسن .

ومنها : أنه كان قد أغشى عليه ، فوجه إلى القبلة ، فلما أفاق ، قال من صنع بي ؟ ألسنت أمراً مسلماً ، وجهي إلى الله حيثما كنت<sup>(١)</sup> .

وكان إبراهيم بن يزيد بن الأسود النخعي من أبرز الفقهاء في الكوفة وكان أكثرهم استدلالاً بالرأى والقياس ، ويعتبر هو الزعيم الأول والمؤسس لمدرسة أهل الرأى ، توفي - رحمه الله - سنة ( ٩٦ هـ )<sup>(٢)</sup> .

وقد سأله بعضهم فقال : « أكل ما أسمعك تفق به بما سمعته ؟ فقال : لا ، فقلت : تفق بما لم تسمع ؟ فقال : سمعت الذي سمعت ، وجاء في ما لم أسمع فقصته بالذي سمعت<sup>(٣)</sup> » .

(١) طبقات ابن سعد ( ١٣٧/٥ ) .

(٢) انظر : طبقات ابن سعد ( ٢٧٩/٦ ) وتذكرة الحفاظ للذهبي ( ٧٣/٣ ) .

(٣) حكاية الخطيب البغدادي بأسانيده المختلفة في الفقيه والمتفقه ( ٢٠٣/١ ) .



وقد سئل مرة عن لعن الحجاج أو بعض الجبابرة ، فقال : أليس الله يقول :  
﴿ألا لعنة الله على الظالمين﴾ الآية (١٨) من سورة هود .

هذا وليس المقصود الاحاطة بنشاط الحركة العلمية ، وإنما الغرض هو  
الإشارة إلى أن العلماء والفقهاء كانوا يمارسون الاجتهاد والقياس في استخراج  
المسائل بالرجوع إلى الكتاب والسنة .

### انقسام الحركة العلمية إلى اتجاهات مختلفة : —

نظرا لما وقع في هذا العصر من الأحداث الخطيرة في مجال السياسة ولما  
تطور العلم واتسعت آفاقه ، فقد تعددت الاتجاهات في ميدان السياسة والفكر  
جميعا فظهرت الشيعة والخوارج على أفق السياسة أولا ، ثم بدأت تتباعد كلتا  
الحركتين من منهج أهل السنة والجماعة في مجال الفكر والسياسة على السواء  
فبرزت كل واحدة منهما كفرقة مستقلة ذات طابع خاص لها أصول وفروع ،  
ومناهج في التشريع لا يوسع المقام لتفصيله ، ولكن مما ينبغي أن أشير إليه أن  
كلتا الفرقتين رفضت القياس في حقل التشريع الاسلامي<sup>(١)</sup> .

هذا وقد انقسمت الحركة العلمية لأهل السنة والجماعة الى مدرستين : —  
مدرسة : غلب عليها الاتجاه الى الحديث والبحث عن الآثار والنمسك  
بالنصوص ، والفئة التي كانت تمثل هذا الاتجاه سميت بـ « أهل الحديث أو  
أهل الآثار » .

ومدرسة : غلب عليها الاتجاه الى البحث عن معاني الأحكام وعلاها ، وتفريع  
المسائل بالرجوع الى المصادر عن طريق القياس والرأى ، والجماعة التي كانت

(١) انظر اختلاف أصول المذاهب للقاضي النعمان بن محمد ( ص ١٣٧ - ١٥٤ ) ،  
وكشف الأسرار ( ٢٧٠/٣ ) .

تمثل هذا الاتجاه سميت بـ «أهل الرأي»<sup>(١)</sup> .

وكان الحجاز وخاصة المدينة مقر غالب أهل الحديث والآثر ، وأما غالب أهل الرأي فكانوا في العراق<sup>(٢)</sup> .

يبد أن العراق قد وجد بها من ينتمى إلى مدرسة أهل الحديث ، كما أن المدينة لم تخل من يميل إلى الرأي .

فكان عامر بن شراحيل الشعبي بالكوفة وهو من أكبر علماء الآثار وكان يعيب على أهل الرأي ، وكذلك كان بالمدينة ربيعة بن أبي عبد الرحمن ، وقد سمي بريعة الرأي لكثرة استعماله بالرأي ، وكان فقيها مجتهدا بصيرا بالرأي .

هذا وقد بدء النزاع بين أهل الرأي وأهل الحديث واختلفت وجهات النظر في استعمال الرأي والقياس .

فكان أهل الحديث يفتون عند ظواهر النصوص ، وقلبا يفتون برأي ، فكان جل اهتمامهم البحث عن الآثار والأحاديث .

وكان أهل الرأي والقياس يبحثون عن علل الأحكام ، وربط المسائل بعضها ببعض ، ولا يجمعون عن الرأي إذا لم يكن عندهم أثر ، وربما ردوا بعض الأحاديث لمخالفتها لأصول الشريعة في نظرهم<sup>(٣)</sup> .

وعما يدل على اختلاف منهج المدرستين في استعمال الرأي والقياس ما رواه الإمام مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه سأل سعيد بن المسيب : كم في اصبع المرأة ؟ فقال : عشر من الأيل ، قلت : كم في اصبعين ؟ قال : عشرون

(١) انظر الفكر السامي (٣١٥/١) ، وتاريخ التشريع للخضري (ص ١٤١) .

(٢) نفس المصادر .

(٣) انظر : تاريخ التشريع للخضري (ص ١٤٣ - ١٤٣) :

من الإبل ، فقلت : كم في ثلاث ؟ قال : ثلاثون من الإبل ، فقلت : كم في أربع ؟ قال : عشرون من الإبل ، فقلت : حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها نقص عقلها ؟ قال سعيد : أعرافى أنت ؟ فقلت بل عالم متثبت ، أو جاهل متعلم ، فقال سعيد : هي السنة يا ابن أخي<sup>(١)</sup> .

وقال ربيعة لما رجع من العراق : رأيت قوما حلالنا حرامهم ، وحرامنا حلالهم ، وتركنا بها أكثر من أربعين ألفا يكيّدون هذا الدين<sup>(٢)</sup> . قلت : وإن كان في هذا القول من المبالغة ما لا يخفى إلا أنه يعطى صورة واضحة ، ما كان بين الاتجاهين من التباعد في استعمال الرأي والقياس . وعلى الجملة فقد امتاز هذا العصر بانقسام المفتين فيه إلى أهل الحديث وأهل رأي<sup>(٣)</sup> — والله اعلم — .



(١) انظر : الموطأ - كتاب العقول - (٨٦٠/٢) وحكاية الخضرى في تاريخ التشريع

ايضا انظر (ص ١٤٢) .

(٢) الفكر السامى (٣١٢/١) .

(٣) انظر تاريخ التشريع للخضرى (ص ١٤٦) .